J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.2 (5): 511 - 522, 2011

THE IMPACT OF SMALL PROJECTS SUBSIDIZES ON RURAL COMMUNITIES DEVELOPMENT IN BEHERA GOVERNORATE

Ahmed, M. M. A.
Agric. Econ. Res. Inst., Agric. Res. Center

أثر دعم المشروعات الصغيرة على تنمية المجتمعات الريفية بمحافظة البحيرة

محمد محمد على أحمد
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

الملخص

استهدف البحث التعرف على خصائص مستحقي الدعم بقرى الدراسة وكذلك التعرف على رأي المبحوثين في مدى تغطية الدعم المخصص للسلع والخدمات، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة على الأسر التي تحصل على قروض مدعمة من الدولة وأهم المشكلات التي تواجه تلك المشروعات فضلا عن مقترحات التغلب عليها.

هذا وقد أجري البحث بأربع قرى بمحافظة البحيرة على عينة بلغ حجمها ٢٠٠ مبحوث منهم ٤٦ مبحوث حصلوا على قروض لإقامة مشروعات صغيرة، واستخدم لجمع البيانات استمارة استبيان تضمنت عدة أجزاء كافية لتحقيق أهداف البحث وفروضه، وبعد جمع البيانات بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ تم تفريغ البيانات وتحليلها إحصائيا بالتكرارات والنسب المئوية ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون ومعامل ارتباط الرتب لسيرمان وجاءت أهم النتائج فيما يلي:

١. ما يقرب من نصف المبحوثين حجم الفجوة بين دخلهم وإنفاقهم كبير وبالتالي يحتاجون إلى الدعم الحكومي بدرجة كبيرة.
٢. أهم خصائص مستحقي الدعم بدرجة كبيرة : كبار السن، وارتفاع عدد أفراد الأسرة، وحجم الحيازة الزراعية والحيوانية متدني، وتعول أسرهم امرأة، ولم يحصلوا على قروض لعمل مشروعات صغيرة، وليس لديهم بطاقة تموينية.
٣. يرى غالبية المبحوثين عدم كفاية الدعم المخصص للمشروعات الصغيرة ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصحة والعلاج، في حين يرى غالبية المبحوثين كفاية الدعم المخصص لرغيف العيش والمواصلات العامة.
٤. تحددت أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة في تحسن ملكية الأجهزة الكهربائية والمنزلية، وحالة المسكن، والمشاركة في المشروعات التنموية، والاستقرار الفيزيقي وعدم التفكير في الهجرة وانخفاض معدل البطالة في الأسرة.
٥. ومن أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة: انخفاض قيمة القرض، والمغالاة في الضمانات، وطول مدة الإجراءات، وارتفاع أسعار ومستلزمات التشغيل، وعدم توفر السيولة النقدية.
٦. أهم مقترحات حل هذه المشكلات: تسهيل إجراءات الحصول على قروض وزيادة قيمتها، وإطالة فترة السماح والسداد، ودعم المواد الخام، وإقامة المعارض الدائمة لتسويق المنتجات.

المقدمة

تعد المنطقة العربية من أكثر المناطق المتأثرة بظاهرة البطالة حيث ارتفعت نسبتها من ١١,٩% إلى ١٢,٢% فضلا عن تدني المؤشرات الاقتصادية الحيوية ذات الصلة بالتوجهات التنموية والتحديات المستقبلية وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، حيث أشار التقرير إلى أن البطالة تعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في هذه المرحلة وخلال السنوات المقبلة نظرا لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما يعتبر دخل العامل الزراعي في الدول العربية متدنيا بالمقارنة مع مستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير

الزراعية بين 3 و 6 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي . وقد بلغ نصيب العامل الزراعي في عام 2007 من الناتج الزراعي حوالي 3,630 دولاراً، الذي يعتبر متدنياً مقارنة بنصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول المتقدمة.

ويعاني الريف في معظم الدول العربية من ضعف فرص العمل الجديدة بسبب تكثيف غالبية المشروعات التنموية في المناطق الحضرية، إلى جانب تدني مستوى الأجور والمعيشة في الريف مقارنة بالمدن. وبالمحصلة، فإن معظم الدول العربية الزراعية تعاني من عدم توفر الأيدي العاملة الزراعية الماهرة وبوجه خاص في ذروة مواسم العمل الزراعي، وارتفاع أجور تلك العمالة، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، مما يسهم في تقليل هوامش الربحية وتراجع الاستثمار الزراعي .وتنمو الهجرة من الريف إلى المدينة بصورة متسارعة متجاوزة فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، أما تتجاوز إمكانات الاستيعاب المحدودة للمدن العربية، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة بين النازحين من الريف، الأمر الذي يشكل عبئا متزايدا على مرافق وخدمات المناطق الحضرية.

هذا وذكر الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري إن معدل البطالة في مصر ارتفع إلى ٩.٤% في الربع الأخير من ٢٠٠٩ مقارنة مع ٩.٣٦% في الربع الثالث، وأضاف الموقع إنه يتوقع أن يصل معدل البطالة إلى ١٠% في مصر في حين أبقت شركات القطاع الخاص على العمالة الماهرة لكنها لم تقم بأي تعيينات جديدة . وأن هناك عجزا في العمالة الماهرة بمصر مقارنة مع وفرة خريجي الجامعات الذين يحتاجون لتدريب شامل قبل أن يصبحوا مؤهلين لدخول سوق العمل المصرية . وقال الجهاز إن قوة العمل المصرية ارتفعت إلى ٢٥.٢٦ مليون شخص في الربع الرابع بزيادة قدرها ٥٨ ألفا عن الربع السابق .

لهذا اتجهت مصر الى تنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات في مجال سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر تشتمل على توفير القروض الميسرة والبرامج التدريبية والدعم الفنى لمشروعات التصنيع الريفى الصغيرة والحرف التقليدية وغير التقليدية، ودعم نظم التسويق القائمة وتوفير المعلومات والإرشاد عن أحوال الأسواق، والتوعية والإرشاد فى مجال الجودة وسلامة الغذاء الصحية للنفاذ للأسواق الخارجية، ودعم إنشاء منظمات المزارعين لإنتاج وتسويق الحاصلات التصديرية ، وإقامة نماذج إرشادية عملية تساعد فى سرعة الاقتناع والتبنى، وتطوير نظم وسياسات تسويقية محفزة مثل التسويق التعاقدى أو من خلال منظمات تسويقية خاصة أو شركات التصدير أو منظمات صغار المزارعين.

كما تم استحداث برامج لتطوير وتحديث وحدات التصنيع الريفى وشمول القائم منها بالتطوير، ودعم وتنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة والملاءمة لأوضاع الإنتاجية والبيئية بما يساهم فى خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات الدخول، وتنويع مجالات العمل والنشاط الاقتصادى من خلال تشجيع إقامة الأنشطة والمشروعات المرتبطة بالزراعة فى المناطق الريفية مثل المشروعات التسويقية والتصنيعية، وتعظيم استفادة المزارعين من المخلفات الزراعية نباتية أو حيوانية والمساعدة على تحويلها إلى مواد ذات قيمة اقتصادية مضافة (أسمدة – أعلاف – طاقة)، ودعم وتطوير وإنشاء مؤسسات صغار المزارعين خاصة فى مجال التسويق الزراعى سواء لاستجلاب المدخلات أو لتصريف المخرجات، والعمل على دمج صغار المزارعين فى الأنشطة التصديرية لتحسين دخولهم ولتطوير معارضهم وممارساتهم الزراعية، وتخطيط مناطق التوسع الزراعى الجديدة على أساس تنوع وتعدد الأنشطة والمشروعات بما يشجع إقامة مجتمعات زراعية صناعة خدمية متكاملة.

واتجهت مصر بالتعاون مع العديد من الجهات الأجنبية والمنظمات الدولية في تنفيذ العديد من المشروعات التنموية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر البرنامج المصرى لتنمية المشروعات EEDP وهو مشروع ممول من الوكالة الكندية للتنمية الدولية سيدا CIDA ويتمثل الهدف العام للوكالة فى مصر في "دعم جهود مصر فى الحد من الفقر خاصة للفئات المهمشة. ومدة المشروع خمس سنوات إعتباراً من يونيو ٢٠٠٨ وتنفذه جمعية تنمية المجتمعات المحلية والمشروعات الصغيرة بهدف توفير وتحسين فرص العمل من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مع التركيز على الفئات المهمشة في مصر ، وخاصة النساء والشباب.

ويمثل هذا البحث محاولة للتعرف على خصائص مستحقي الدعم من الراغبين في الحصول على قروض وآراء الريفيين في مدى تغطية الدعم المخصص للسلع والخدمات، بالإضافة إلى الوقوف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة على الأسر التي تحصل على قروض مدعمة من الدولة وأهم المشكلات التي تواجه تلك المشروعات فضلا عن مقترحات التغلب عليها.

مشكلة البحث

مع منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت الدولة في تطبيق سياسة التحرير بهدف إنقاذ الاقتصاد القومي من حالة الانهيار، والاندماج بالاقتصاد العالمي والتي أضرت بالفئات الفقيرة وخاصة في الريف المصري من صغار المزارعين وعمال الزراعة، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر في المجتمع بصفة عامة والريفي منه بصفة خاصة.

ومن أجل تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي اتخذت الدولة عدد من التدابير منها الاستمرار في دعم بعض السلع الغذائية والخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومواصلات، إضافة إلى إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية من أجل توفير القروض لإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فهل نجحت هذه الآليات والتدابير التي اتخذتها الدولة في الحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة للريفيين؟ هذا هو التساؤل الرئيسي الذي يحاول البحث الإجابة عليه من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين؟
- هل الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع والخدمات كافي من وجهة نظر عينة البحث؟
- هل نجحت المشروعات الصغيرة في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية؟
- ما هي أهم المشكلات التي تواجه هذه المشروعات ومقترحات حلها من وجهة نظر أصحابها؟
- ما هي أهم خصائص مستحقي الدعم في الريف المصري؟

لعل الإجابة على هذه التساؤلات تنير الرؤى أمام المسئولين والمخططين لبرامج الدعم والمشروعات الصغيرة عن مدى نجاحها في تحقيق أهدافها والمعوقات التي تحول دون ذلك.

أهداف البحث

في ضوء مشكلة البحث السابق عرضها تحددت أهدافه فيما يلي:

- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين
- تحديد مستحقي الدعم بقرى الدراسة من خلال تحديد الفجوة بين الدخل والإنفاق في أسرهم.
- التعرف على رأي المبحوثين فيما يتعلق بمدى كفاية الدعم المخصص للسلع والخدمات الرئيسية.
- تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة بوصفها أحد صور الدعم للفئات الفقيرة.
- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومقترحات المبحوثين لحلها.
- التعرف على أهم خصائص مستحقي الدعم بقرى الدراسة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في رسم خريطة لتوزيع الدعم بالريف المصري بناءا على حجم الفجوة بين دخل المبحوثين وإنفاقهم وذلك بصورة أكثر واقعية حيث أنه ليس من المنطقي أن يتساوى أفراد المجتمع في الحصول على الدعم الحكومي، بل يجب توزيعه وفقا لحجم الفجوة بين الدخل والإنفاق، إضافة إلى الوقوف على مدى النجاح أو الفشل في تحقيق المشروعات الصغيرة لأهدافها وخاصة ما يتعلق منها بتخفيف حده الفقر وتحسين مستوى المعيشة للمستفيدين منها، والمشكلات التي تعوق هذه المشروعات عن تحقيق أهدافها، وبالتالي التوصية بالتوسع فيها وتسهيل إجراءات الحصول عليها.

الطريقة البحثية

أجري البحث في محافظة البحيرة وذلك لكونها من أشد محافظات الوجه البحري فقرا رغم امتلاكها لكثير من الموارد وخاصة الأراضي الزراعية وقد تم اختيار مركزين عشوائيا من مراكز المحافظة فكان مركزي دمنهور وكوم حمادة، ومن كل مركز تم اختيار قريتين من القرى الأم فكانتا سنهور والأبعادية من مركز دمنهور، والطود وأبو الخاو من مركز كوم حمادة. ومن كل قرية تم اختيار ٥٠ مبحوثا وعلية بلغ إجمالي عينه البحث ٢٠٠ مبحوثا من أرباب الأسر الريفية على أن يكون من بينهم من حصل على قروض صغيرة بكل قرية واستخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين لجمع بيانات البحث، حيث تم إعداد استمارة استبيان تضمنت عدة أجزاء على النحو التالي:

الجزء الأول: اختص بقياس خصائص المبحوثين من حيث: السن، الحالة التعليمية، الحالة العملية، نوع عائل الأسرة، عدد أفراد الأسرة، حجم الحيازة الزراعية، وجود بطاقة تموينية للأسرة، الحصول على قرض لعمل مشروع صغير، الدخل الأسري شهريا.

الجزء الثاني: يختص بقياس رأي المبحوثين عن مدى كفاية الدعم الذي تخصصه الدولة لدعم السلع والخدمات التالية: السلع التموينية، رغيف العيش، الصحة، العلاج، التعليم، الكهرباء، المياه، مستلزمات الإنتاج الزراعي، المواصلات، الفروض، الإسكان، السولار والبنزين وذلك على مقياس مكون من ثلاث مستويات هي: كافي، كافي إلى حد ما، غير كافي.

الجزء الثالث: يختص بالمبحوثين الذين حصلوا على قروض لعمل مشروعات صغيرة سواء من الصندوق الاجتماعي للتنمية أو صندوق التنمية المحلية حيث تم سؤالهم عن: التغيرات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي لحقت بهم بعد تنفيذهم للمشروعات الصغيرة ومنها الرعاية الصحية، وتعليم الأبناء، العضوية بالمنظمات الاجتماعية، المشاركة الاجتماعية والسياسية، وحالة المسكن، وملكية الأجهزة الكهربائية والمنزلية، والبطالة في الأسرة، ومستوى المعيشة، سواء كان التغير في كل جانب بالزيادة أو عدم التغير، أو الانخفاض واستخدام التكرار والنسب المئوية بوصف هذه التغيرات.

الجزء الرابع: واختص بسؤال هؤلاء المبحوثين عن المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومقترحاتهم للتغلب عليها.

وبعد الوصول باستمارة الاستبيان إلى شكلها النهائي تم إجراء اختبار مبدئي على ٢٠ مبحوثا من قرية شرنوب مركز دمنهور، وبناء على نتائجه تم إجراء بعض التعديلات على صياغة بعض الأسئلة، وتم جمع البيانات الميدانية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠١٠ وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم تفريغها وتحليلها إحصائيا مستخدما لذلك جداول الحصر والنسب المئوية ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون وارتباط الرتب لسبيرمان.

الاستعراض المرجعي

يعتبر الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه الدول النامية وينعكس أثره على الأسرة، وهو ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية، ويعني حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاستهلاك الغذائي كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المالية الأخرى وفقدان الاحتياط أو الضمان لمواجهة الحالات الحرجة كالمرض والبطالة والكوارث (البنك الدولي ١٩٩٢)

وجاء في تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ أن وضعية الفقراء في مصر لا تختلف كثيرا عن العالم الثالث حيث يعيش حوالي ١٩.٦ % من أفراد المجتمع المصري تحت خط الفقر، وأنهم في ازدياد مستمر، وأن غالبيتهم تعيش في المناطق الريفية حيث تصل نسبتهم إلى ٢٦.٨%.

ويلخص ديكو (٢٠٠٨) أسباب الفقر فيما يلي: عدم توافر فرص العمل المنتج، وتدني مستوى الدخول، والارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات، والزيادة السكانية المتسارعة، وعدم العدالة في توزيع مردودات التنمية، وضعف أداء المؤسسات الاجتماعية مع الفقراء، والتمييز في السياسة الحكومية لصالح الأغنياء ورجال الأعمال، وبرامج الإصلاح الاقتصادي وما ارتبط بها من رفع الدعم عن الكثير من السلع والخدمات.

وتؤكد ماجده قطب وزميلاتها (٢٠٠٨) على دور سياسة الإصلاح الاقتصادي في زيادة افقار الفلاحين من خلال التوجه إلى آليات السوق الحرة وخفض الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي، وعدم توفر الحد الأدنى من الحماية للفلاحين من مخاطر احتكار الشركات للأسواق، على الرغم من أن الدعم الحكومي لقطاع الزراعة في العالم أجمع ليس بدعه بل أن أكبر دول العالم مثل أمريكا هى التي اخترعت دعم المزارعين وأن الدعم الذي يقدم للمزارعين في نطاق الاتحاد الأوروبي يقدر بنحو مليار دولار أمريكي يوميا.

ومع تزايد معدلات الفقر في كثير من الدول النامية ومنها مصر لم تقف الدولة مكتوفة الأيدي أمام الفقر بل سعت في حدود إمكانياتها وظروفها لمواجهته والحد منه، وقد تبنت مصر إستراتيجية أوسع وأكثر شمولا للتنمية البشرية ومحاربة الفقر تعتمد على ثلاثة مناهج هي: نهج الرعاية الاجتماعية لمساعدة الفقراء المدقعين، ونهج تكوين رأس المال البشري لمن يستطيعون أن يساعدوا أنفسهم، ونهج اقتصادي للمشتغلين بأنشطة اقتصادية ولكن كسبهم لا يكفيهم، ولهذا اعتبرت السياسات التي تزيد الإنتاجية وقدرة الفقراء على الكسب هي البديل الأفضل للحد من الفقر، وتمكين الفقراء من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية (كشك ١٩٩٧) و(حجازي ١٩٩٦).

ويذكر الجبالي (٢٠٠٨) وجود ثلاثة أنواع من الدعم: أولا الدعم المباشر ومنه دعم السلع التموينية وقروض الإسكان الشعبي ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، ثم الدعم غير المباشر وهو الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها في الأسواق المحلية ومنه دعم الشرائح الأولى من الكهرباء ومياه الشرب

وأنابيب الغاز، والنوع الثالث هو الدعم الضمني ويشير إلى الفرق بين سعر السلعة بالأسواق المحلية وسعر بيعها بالسوق العالمي.

ويعرف الدعم بأنه أحد الوسائل أو الآليات التي تستخدم من جانب الحكومات للتخفيف عن كاهل محدودي الدخل من أبناء الشعب بهدف خفض معدلات الفقر والارتقاء بمستويات المعيشة وتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية ويختلف الأسلوب المستخدم لتقديم الدعم من دولة لأخرى وفق السياسات العامة المتبعة بالدولة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٠٤).

ويذكر النجار (٢٠٠٨) أنه صدر تقرير للبنك الدولي عام ٢٠٠٧ جاء فيه حدود مخصصات الدعم في مصر كنسبة من الإنفاق العام حيث بلغت ١٨% في حين يصل في تونس إلى ٣٤% والمغرب ٢٤%، وأن نصيب المواطن المصري من الدعم بلغ ٤٩.١ دولار في حين يصل في الجزائر إلى ٣٧٣.٤ دولار، و ٢٨٧.٧ دولار في تونس، ١٢٩.٣ دولار في المغرب، ولعل انخفاض قيمة الدعم مقارنة بكثير من الدول العربية التي بها نفس المستوى من الدخل هو ما يرفع من نسبة الفقراء ويخفض المستوى المعيشي.

وانطلاقا من الحكمة القائلة لا تعطيني سمكة بل علمني كيف أصطادها سعت الدولة للحد من انتشار الفقر بين أفراد المجتمع من خلال الدعم وإنشاء الأوعية الائتمانية التي تقدم قروض للمشروعات الصغيرة، ولعل من أهم هذه الأوعية الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية، وبنوك التنمية بالقرى.

ويعرف الصندوق الاجتماعي للتنمية (١٩٩٥) المشروع الصغير بأنه نوع من النشاطات الإنتاجية التي تحتاج إلى قرض لتمويله، وتكون ذات هدف واضح وله أهمية نابعة من احتياجات البيئة والمجتمع، وموجه لتحقيق ضروريات أساسية للمجموعات المستهدفة من فئات المجتمع، وبها عائد اجتماعي واقتصادي مقبول وقادرة على توفير فرص عمل حقيقة بتكلفة مناسبة وتساهم في تحسين دخول المستفيدين ورفع مستوى معيشتهم.

وقد كشفت دراسة إبراهيم (٢٠٠٤) عن الكثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها المشروعات الصغيرة لأصحابها منها: تحسين الرعاية الصحية، وزيادة ملكياتهم للاجهزة الكهربائية والمنزلية، وزيادة المشاركة في مشروعات تنمية مجتمعاتهم المحلية، وزيادة انفتاحهم الجغرافي والثقافي وزيادة ميلهم للادخار، وارتفاع مستوى دخولهم وزيادة معدلات إنفاقهم وزيادة ميلهم للاستثمار والتوسع في مشروعاتهم.

ولهذا أوصت دراسة (زينب أمين، وعبد الخالق ٢٠٠٨) بالاستمرار في دعم الشباب الريفي في الحصول على القروض وبدون فوائد أو بفائدة مخفضة من أجل إقامة المشروعات الصغيرة التي تدر لهم دخلا تغنيهم عن انتظار طابور العمل الحكومي والحصول على وظيفة وتساعده على تكوين أسرة والعيش في حياة كريمة. فهل نجحت المشروعات الصغيرة في تحقيق أهدافها ومنها الحد من الفقر وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة أصحابها؟ هذا ما سوف يحاول هذا البحث الإجابة عليه.

نتائج البحث

أولا: وصف عينة البحث:

تمثلت عينه البحث في ٢٠٠ مبحوثا من أرباب الأسر الريفية من بينهم من حصل على قروض صغيرة بكل قرية من قرى البحث، هذا وأوضحت نتائج وصف العينة بالجدول (١) ما يلي:

- أن ما يقرب من ٤٠% من المبحوثين صغار السن (٢٥-٣٧ سنه) وأن ما يزيد عن الربع ٢٨.٥% من كبار السن (٥٥ سنة فأكثر).
- أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين ٣١% من حملة المؤهلات المتوسطة، ١٧.٥% حاصلين على مؤهل جامعي، وما يزيد عن الخمس ٢١.٥% أميون.
- أن ١٦% من المبحوثين بدون عمل، وما يزيد على الربع ٢٨% يعملون بالزراعة، وحوالي الخمس ٢٠.٥% موظفون، وأقل نسبة منهم ١٣% يعملون بالأعمال الحرة.
- ما يزيد عن خمسي المبحوثين ٤٣.٥% يعيشون في أسر صغيرة (٢-٤ أفراد)، وحوالي الخمس ٢٠.٥% يعيشون في أسر كبيرة الحجم (٨ أفراد فأكثر).
- الغالبية العظمى من المبحوثين ٨٢.٥% العائل للأسرة رجل وأن ١٧.٥% من الأسر تعولها امرأة .

- ما يزيد على ثلاثة أرباع المبحوثين ٧٧% لم يحصلوا على قروض لعمل مشروعات صغيرة، وأن فقط ٢٣% قد حصلوا عليها.
- ما يقرب من ثلث المبحوثين ليس لديهم حيازة زراعية وأعلى نسبة من المبحوثين ٤٦.٥% حيازتهم الزراعية صغيرة (أقل من فدان)، وأقل نسبة منهم ٦% حيازتهم كبيره (أكثر من ٣ فدان).
- ما يزيد عن ثلثي المبحوثين ٦٨.٥% لديهم بطاقة تموينية وحوالي الثلث ٣١.٥% ليس لديهم بطاقة تموينية.
- حوالي ثلاثة أخماس المبحوثين ٦٠.٥% دخولهم منخفضة (أقل من ٥٠٠ جنيه شهريا) وما يزيد بقليل عن الربع ٢٦% دخولهم متوسطهم (أقل من ١٠٠٠ جنيه) وأقل نسبة منهم ١٣.٥% دخلهم مرتفع (أكثر من ألف جنيه شهريا).
- ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين ٥٨.٥% إنفاقهم منخفض (٣٠٠-٧٠٠ جنيه شهريا) وأن أقل نسبة منهم إنفاقهم مرتفع (أكثر من ١١٠٠ جنيه شهريا) .
- ما يقرب من نصف المبحوثين ٤٧% حجم الفجوة بين دخولهم وإنفاقهم كبير (٣٠٠-٥٠٠ جنيه شهريا) وما يزيد عن الثلث ٣٥.٥% حجم الفجوة لديهم متوسط (١٠٠-٣٠٠ جنيه شهريا) وأقل نسبة من المبحوثين ١٧.٥% حجم الفجوة لديهم صغير (أقل من ١٠٠ ج شهريا).

جدول (١): توزيع المبحوثين وفقا لخصائصهم المدروسة

الخصائص	عدد	%	الخصائص	عدد	%
١. الحالة التعليمية			٧. عدد أفراد الأسرة		
أمي	٤٣	٢١.٥	عدد صغير (٢-٤)	٨٧	٤٣.٥
يقرأ ويكتب	٢٩	١٤.٥	عدد متوسط (٥-٧)	٧٠	٣٥
تعليم أساسي	٣١	١٥.٥	عدد كبير (٨ فأكثر)	٤٣	٢١.٥
مؤهل متوسط	٦٢	٣١	٨. فئات الحيازة		
مؤهل جامعي	٣٥	١٧.٥	لا يحوز	٦٢	٣١
٢. الحالة العملية			فئات صغيرة (أقل من فدان)	٩٣	٤٦.٥
لا يعمل	٣٢	١٦	فئات متوسطة (١-٣ فدان)	٣٣	١٦.٥
مزارع	٥٦	٢٨	فئات كبيرة (أكثر من ٣ فدان)	١٢	٦
حرفي	٤٥	٢٢.٥	٩. فئات الدخل		
موظف	٤١	٢٠.٥	دخل منخفض (أقل من ٥٠٠جنيه)	١٢١	٦٠.٥
أعمال حرة	٢٦	١٣	دخل متوسط (٥٠٠-١٠٠٠ جنيه)	٥٢	٢٦
٣. نوع عائل الأسرة			دخل مرتفع (١٠٠٠ جنيه فأكثر)	٢٧	١٣.٥
رجل	١٦٥	٨٢.٥	١٠. فئات الإنفاق		
امرأة معيلة	٣٥	١٧.٥	إنفاق منخفض (٣٠٠-٧٠٠ جنيه)	١١٧	٥٨.٥
٤. الحصول على قرض			إنفاق متوسط (٧٠٠-١١٠٠جنيه)	٤٩	٢٤.٥
نعم	٤٦	٢٣	إنفاق مرتفع (١١٠٠ جنيه فأكثر)	٣٤	١٧
لا	١٥٤	٧٧	١١. الفجوة بين الدخل/الإنفاق		
٥. وجود بطاقة تموينية			فجوة صغيرة (أقل من ١٠٠ ج)	٣٥	١٧.٥
نعم	١٣٧	٦٨.٥	فجوة متوسطة (١٠٠-٣٠٠ جنيه)	٧١	٣٥.٥
لا	٦٣	٣١.٥	فجوة كبيرة (٣٠٠-٥٠٠ جنيه)	٩٤	٤٧
٦. فئات السن			الجهات المنوطة بالإقراض		
صغير (٢٥-٣٧)	٧٩	٣٩.٥	الصندوق الاجتماعي للتنمية	١٣	٦.٥
متوسط (٣٨-٥٤)	٦٤	٣٢	صندوق التنمية المحلية	١٧	٨.٥
كبير (٥٥ فأكثر)	٥٧	٢٨.٥	بنك التنمية والائتمان الزراعي	١٦	٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث

ثانيا: أهم خصائص مستحقي الدعم بقرى الدراسة:

باختبار معنوية العلاقة بين الخصائص المدروسة وبين حجم الفجوة بين دخل المبحوثين وإنفاقهم للتعرف على أهم خصائص مستحقي الدعم باستخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون وارتباط الرتب لسبيرمان، أوضحت النتائج جدول (٢) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباطيه طردية بين متغيرات السن، عدد أفراد الأسرة، وبين حجم الفجوة بين الدخل والإنفاق حيث بلغت قيمتي معامل الارتباط البسيط المحسوبتان ٠.٢١٩، ٠.٣٥٦، بينما كانت العلاقة

عكسية مع متغيري حجم الحيازة الزراعية وحجم الحيازة الحيوانية وبلغت قيمتي معامل الارتباط المحسوبتان ٠.٢٧٣، ٠.١٩٦.

- تبين وجود علاقة ارتباطيه طردية بين متغيرات الحالة العملية، نوع رب الأسرة العائل، الحصول على قرض، وجود بطاقة تموينية، حيث بلغت قيم معامل ارتباط سبيرمان ٠.٢٣٧، ٠.٣١٥، ٠.٢٥٣، ٠.١٨٧ على الترتيب.

جدول (٢) : قيم معامل الارتباط البسيط لبيرسون وارتباط سبيرمان بين المتغيرات المستقلة المدروسة والفجوة بين الدخل وإنفاق الأسر المدروسة

المتغيرات المستقلة	معامل ارتباط بيرسون	المتغيرات المستقلة	معامل ارتباط سبيرمان
١. السن	٠,٢١٩ **	١. الحالة التعليمية	٠,٠٩٦
٢. عدد أفراد الأسرة	٠,٣٠٦ **	٢ الحالة العملية	**٠,٢٣٧
٣ حجم الحيازة الزراعية	-٠,٢٧٣ **	٣. نوع عائل الأسرة	**٠,٣١٥
٤ حجم الحيازة الحيوانية	-٠,١٩٦ *	٤. الحصول على قرض	**٠,٢٥٣
		٥. وجود بطاقة تموينية	* ٠,١٨٧

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث

وبناء على تلك النتائج فانه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي القائل بعدم وجود علاقة بين الخصائص التالية المدروسة للمبحوثين: السن، عدد أفراد الأسرة، حجم الحيازة الزراعية، حجم الحيازة الحيوانية، الحالة التعليمية، الحالة العملية، نوع عائل الأسرة، الحصول على قرض، وجود بطاقة تموينية، وبين حجم الفجوة بين الدخل والإنفاق للمبحوثين كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لجميع هذه المتغيرات ماعدا متغير الحالة التعليمية للمبحوثين.

وعلى هذا يمكن القول بأن خصائص مستحقي الدعم تتحدد فيما يلي: كبار السن، كبر عدد أفراد الأسرة، انخفاض الحيازة الزراعية والحيوانية، تعول أسرهم امرأة ولم يحصلوا على قروض لعمل مشروعات صغيرة، وليس لديهم بطاقات تموينية. وفي ضوء هذه النتائج يمكن توزيع الدخل على الأسر الريفية التي تتصف بهذه الصفات السابق ذكرها.

ثالثا : رأى المبحوثين في كفاية الدعم الموجه للسلع والخدمات :

بإستقصاء رأى المبحوثين عن مدى كفاية الدعم التي تخصصه الحكومة للسلع والخدمات جاءت استجاباتهم على النحو التالي جدول (٣):

- يرى ٧١.٥% من المبحوثين عدم كفاية الدعم المخصص لقروض المشروعات الصغيرة، وأن ٦٣.٥ % من المبحوثين يرون عدم كفاية الدعم المخصص لمستلزمات الإنتاج الزراعي خاصة بعد أن خفض هذا الدعم في إطار تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة وتلي ذلك ما ذكره ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين ٥٩.٥% بعدم كفاية الدعم المخصص للصحة والعلاج حيث تردى أحوال المستشفيات العامة وعدم توفر العلاجات أو الخدمات الصحية المدعمة، في حين يرى ما يقرب من خمس المبحوثين ١٨.٥ % كفاية دعم الصحة والعلاج.
- وبالنسبة لخدمة التعليم يرى ٤٣.٥ % من المبحوثين عدم كفاية الدعم المخصص له وهو ما أدى إلى زيادة المصروفات الدراسية، وتردى أحوال المدارس والتعليم وزيادة انتشار الدروس الخصوصية التي ترهق ميزانية الأسرة المصرية. في حين يرى ٢٦% منهم كفاية الدعم المخصص للتعليم.
- وبالنسبة للمواد البترولية (البنزين والسولار) يرى ما يزيد عن ثلث المبحوثين ٣٦.٥ % عدم كفاية الدعم المخصص لها، وتقاربت نسبة المبحوثين الذين يرون كفاية هذا الدعم وكفايته إلى حد ما وبلغت على الترتيب ٣٢%، ٣١.٥ %، وقد يرجع ارتفاع نسبة المبحوثين في فئة عدم كفاية الدعم إلى ارتفاع أسعار السولار بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ومع اعتماد المزارعين علية في تشغيل ماكينات الري والآلات الزراعية الأخرى.
- وفيما يتعلق بدعم السلع التحويلية يرى ٢٨ % من المبحوثين عدم كفايته، في حيث تقاربت نسبة المبحوثين في فئتي الموافق على كفايته، وكفايته إلى حد ما وبلغت ٣٥.٥ %، ٣٦.٥ %، وهو ما يمكن

تفسيره بوجود بطاقات تموين لدى غالبية المبحوثين وإدراكهم لوجود فرق كبير في أسعار السلع المدعومة على بطاقة التموين وأسعارها في السوق الحر.

- وبالنسبة لدعم رغيف العيش فيرى ٥٧.٥ % من المبحوثين أنه كافي، في حين يرى أقل نسبة منهم نسبة منهم ١١.٥ % عدم كفايته، ويمكن تفسير ذلك بأن غالبية الريفيون لا يعتمدون على العيش المدعم في الغذاء، وإذا حصلوا عليه فيكون غذاء لحيواناتهم وطيورهم.
- وبالنسبة لدعم الكهرباء يرى حوالي ربع المبحوثين ٢٤.٥ % كفاية الدعم المخصص لها، كما يرى ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥٤ %) أنه كافي إلى حد ما، ويمكن تفسير ذلك بأن استهلاك الريفيين للكهرباء مازال محدود ويقع في الشرائح المنخفضة السعر، وبالتالي لا يشكون من فواتير الكهرباء مثل سكان الحضر.
- وفي نفس السياق ارتفعت نسبة المبحوثين الذين يرون كفاية الدعم المخصص لمياه الشرب حيث بلغت ٤٣%، كما يرى ٤٧.٥ % كفايته إلى حد ما، وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض استهلاك الأسر الريفية لمياه الشرب وبالتالي يقعون في الشرائح المنخفضة السعر.
- وجاءت موافقة أعلى نسبة من المبحوثين ٦١.٥ % بكفاية الدعم المخصص للمواصلات العامة، كما يرى ٢٥.٥ % فيهم كفاية هذا الدعم إلى حد ما. في حين كانت أقل نسبة من المبحوثين ١٠.٥ % ترى كفاية الدعم المخصص لقروض الإسكان، وأن ٦٠ % منهم يرون كفاية هذا الدعم إلى حد ما.
- ومن خلال هذه النتائج إجمالا يتضح تباين رأى المبحوثين حول كفاية الدعم المخصص للسلع والخدمات، حيث يرى غالبية المبحوثين عدم كفاية الدعم المخصص لقروض المشروعات الصغيرة، ومستلزمات الإنتاج الزراعي، والصحة والعلاج، في حين يرى غالبية المبحوثين كفاية الدعم المخصص لرغيف العيش، والمواصلات العامة. وهو ما يعكس اهتمام الريفيين بالسلع والخدمات الضرورية لهم.

جدول (٣): توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم في مدى كفاية الدعم الموجه للسلع والخدمات

كفاية الدعم / السلع والخدمات	كافي		إلى حد ما		غير كافي		الإجمالي	
السلع التموينية	٧١	٣٥.٥	٧٣	٣٦.٥	٥٦	٢٨	٢٠٠	١٠٠
رغيف العيش	١١٥	٥٧.٥	٦٢	٣١	٢٣	١١.٥	٢٠٠	١٠٠
الصحة والعلاج	٣٧	١٨.٥	٤٤	٢٢	١١٩	٥٩.٥	٢٠٠	١٠٠
التعليم	٥٢	٢٦	٦١	٣٠.٥	٨٧	٤٣.٥	٢٠٠	١٠٠
الكهرباء	٤٩	٢٤.٥	١٠٨	٥٤	٤٣	٢١.٥	٢٠٠	١٠٠
المياه	٨٦	٤٣	٩٥	٤٧.٥	١٩	٩.٥	٢٠٠	١٠٠
مستلزمات الزراعة	٣٣	١٦.٥	٤٠	٢٠	١٢٧	٦٣.٥	٢٠٠	١٠٠
المواصلات العامة	١٢٣	٦١.٥	٥١	٢٥.٥	٢٦	١٣	٢٠٠	١٠٠
قروض المشروعات الصغيرة	١٥	٧.٥	٤٢	٢١	١٤٣	٧١.٥	٢٠٠	١٠٠
قروض الإسكان	٢١	١٠.٥	١٢٠	٦٠	٥٩	٢٩.٥	٢٠٠	١٠٠
المواد البترولية	٦٤	٣٢	٦٣	٣١.٥	٧٣	٣٦.٥	٢٠٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث

رابعا : الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة كأحد صور دعم الفئات الصغيرة :

باستقصاء رأى المبحوثين الذين حصلوا على قروض لإقامة مشروعات صغيرة عن التغير في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهم ولأسرهم بعد تنفيذ هذه المشروعات سواء كان التنفيذ بالزيادة أو الانخفاض أو عدم التغير جاءت استجاباتهم على النحو التالي: جدول(٤)

- أجاب غالبية المبحوثين بحدوث تحسن وزيادة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية : ملكية الأجهزة الكهربية والمنزلية بنسبة ٨٠.٤ %، والانفتاح الثقافي والجغرافي بنسبة ٦٩.٦ %، وحالة المسكن بنسبة ٦٣%، والاستقرار الفيزيقي بمعنى عدم التفكير في الهجرة وترك القرية ٥٨.٧%، والمشاركة في مشروعات التنمية بالقرية ٥٤.٣ %.
- في حين يرى غالبية المبحوثين عدم حدوث تغير في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية : المكانة الاجتماعية للمبحوث ٨٠.٤ %، وتعليم الأبناء ٦٧.٤ %، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية ٦٣%،

والرعاية الصحية لأفراد الأسرة ٦٠.٩ %، والقيام بالادخار ٦٠.٨ %، ومستوى المعيشة ٥٨.٧ % والعضوية بالمنظمات الاجتماعية ٥٠%.

- يرى ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥٤.٣ %) حدوث انخفاض في البطالة داخل الأسرة.
- لم يذكر أي مبحوث حدوث انخفاض في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية : تعليم الأبناء، ملكية الأجهزة الكهربية والمنزلية، حالة المسكن، الاستقرار الفيزيقي، المكانة الاجتماعية للمبحوث.
- انخفضت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث انخفاض في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية : الرعاية الصحية ٤.٣ %، العضوية بالمنظمات الاجتماعية ٨.٧%، المشاركة في المشروعات التنموية ١٧.٤ %، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية ١٣.١%، المشاركة السياسية ٢٣.٩ %، الانفتاح الثقافي والجغرافي ٦.٥%، القيام بالادخار ١٠.٩%، مستوي المعيشة ٤.٣%، وقد يرجع الانخفاض في هذه الجوانب إلى فشل بعض المشروعات الصغيرة لدى أصحابها، أو اهتمامهم بها على حساب جوانب أخرى مثل مشاركته الاجتماعية أو السياسية أو عضوية المنظمات حيث لم يصبح لديه وقت للمشاركة في هذه الجوانب.
- حدوث زيادة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية لدى حوالي ثلث خمس المبحوثين : الرعاية الصحية لأعضاء الأسرة ٣٤.٨ %، تعليم الأبناء ٣٢.٦ %، العضوية بالمنظمات الاجتماعية ٤١.٣ %، مستوى المعيشة ٣٧ %.
- وفي ضوء هذه النتائج إجمالا يمكن القول بأن المشروعات الصغيرة كأحد صور الدعم للفئات الفقيرة كان لها العديد من آثار الاجتماعية والاقتصادية بصورة ايجابية على المستفيدين منها وأسرهم حيث حدث تحسن ملحوظ في ملكية الأجهزة الكهربائية المنزلية وحالة المسكن ومشاركتهم في كمشروعات التنمية واستقرارهم في مجتمعاتهم وعدم التفكير في الهجرة وانخفاض معدل البطالة بأسرهم ويمكن زيادة نسبة التحسن الناتج عن هذه المشروعات إذا عملت الحكومة على معالجة المشكلات التي تواجهها ورفعت من الدعم الموجه لها ووفرت لها المناخ والبيئة المناسبة لنجاحها.

جدول (٤) :توزيع المبحوثين (أصحاب المشروعات الصغيرة وعددهم ٤٦) وفقا لرأيهم في الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تلك المشروعات الصغيرة

الآثار الاجتماعية والاقتصادية	ارتفاع		لم تتغير		انخفاض	
تحسين الرعاية الصحية	١٦	٣٤.٨	٢٨	٦٠.٩	٢	٤.٣
الرغبة في تعليم البنات	١٥	٣٢.٦	٣١	٦٧.٤	–	–
ملكية الأجهزة الكهربائية	٣٧	٨٠.٤	٩	١٩.٦	–	–
حالة المسكن	٢٩	٦٣.٠	١٧	٣٧.٠	–	–
المشاركة في المنظمات	١٩	٤١.٣	٢٣	٥٠.٠	٤	٨.٧
المشاركة في التنمية	٢٥	٥٤.٣	١٣	٢٨.٣	٨	١٧.٤
المشاركة الاجتماعية	١١	٢٣.٩	٢٩	٦٣.٠	٦	١٣.٠
المشاركة السياسية	٢١	٤٥.٧	١٣	٢٨.٣	١١	٢٣.٩
الانفتاح	٣٢	٦٩.٦	١١	٢٣.٩	٣	٦.٥
الاستقرار	٢٧	٥٨.٧	١٩	٤١.٣	–	–
المكانة الاجتماعية	٩	١٩.٦	٣٧	٨٠.٤	–	–
الادخار	١٣	٢٨.٣	٢٨	٦٠.٩	٥	١٠.٩
البطالة والأسرة	٣	٦.٥	١٨	٣٩.١	٢٥	٥٤.٣
مستوى المعيشة	١٧	٣٧.٠	٢٧	٥٨.٧	٢	٤.٣

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث

خامسا: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومقترحات حلها

باستقصاء رأي المبحوثين عن المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومقترحات حلها تبين من النتائج بالجدول (٥) أن هذه المشكلات تنقسم إلى مشكلات خاصة بالإقراض ومشكلات خاصة بتشغيل المشروع.

جدول (٥): رأي المبحوثين في المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومقترحاتهم لحلها

المشكلات التي تواجه عملية الإقراض	عدد	%
١. انخفاض قيمة القرض	٣٣	٧١.٧
٢. المغالاة في الضمانات المطلوبة	٢٧	٥٨.٧
٣. طول فترة الإجراءات حتى الحصول علي القرض	٢٥	٥٤.٣
٤. صعوبة التعامل مع الموظفين في جهة الإقراض	١٩	٤١.٣
٥. قصر فترة سماح السداد للقرض	٢٢	٤٧.٨
٦. ارتفاع المصروفات الإدارية بالقرض	١٧	٣٧.٠
٧. ارتفاع قيمة القسط	١٣	٢٨.٣
بعض مشكلات التشغيل		
١. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج	٣٧	٨٠.٤
٢. عدم توافر السيولة النقدية للتشغيل	٣٥	٧٦.١
٣. عدم توافر العمالة المدربة	٢١	٤٥.٧
٤. صعوبة التسويق للمنتجات	٣٠	٦٥.٢
المقترحات المبحوثين		
١. تسهيل عملية الحصول على القروض	٢٧	٥٨.٧
٢. زيادة قيمة القرض	٢٥	٥٤.٣
٣. إطالة فترة سداد القرض وخفض الأقساط	١٧	٣٧.٠
٤. زيادة دعم قروض المشروعات الصغيرة	١٣	٢٨.٣
٥. إقامة المعارض الدائمة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة	١٣	٢٨.٣
٦. دعم المواد الخام ومستلزمات الإنتاج	١٩	٤١.٣
٧. توفير الدعم الفني للعاملين بالمشروعات الصغيرة	١١	٢٣.٩
٨. التكامل بين المشروعات الصغيرة في كيانات أكبر	٧	١٥.٢

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث

حيث جاء في مقدمة مشكلات الإقراض انخفاض قيمة القرض وأجاب بذلك ٧١.٧% من المبحوثين الحاصلين على قروض ثم المغالاة من جهات الإقراض في الضمانات المطلوبة وذكر ذلك ٥٨.٧% ثم طول فترة الإجراءات حتى الحصول على قرض وأفاد بذلك ٥٤.٣% وتلي ذلك قصر فترة السماح لسداد القرض بنسبة ٤٧.٨%، ثم صعوبة التعامل مع الموظفين في جهات الإقراض وذكر ذلك ٤٦.٣%، ثم ارتفاع المصروفات الإدارية للقرض بنسبة ٣٧% وأخيرا ارتفاع قيمة القسط بنسبة ٢٨.٣%.

فيما يتعلق بمشكلات التشغيل فقد جاء في مقدمتها ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والتشغيل وذكر ذلك حوالي ٨٠.٤% من المبحوثين، ثم عدم توافر السيولة النقدية للتشغيل ٧٦.١% وصعوبة تسويق المنتجات ٦٥.٢% وأخيرا عدم توافر العمالة المدربة ٤٥.٧% وعلى هذا يتضح تنوع المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة وجميعها مشكلات مادية وإدارية ويسهل التغلب عليها لو علم القائمون على جهات الإقراض للمشروعات الصغيرة بالتوجه لمواجهة الكثير من مشكلات المجتمع المصري وأخطرها مشكلة البطالة، وبالتالي يسروا من سبل الحصول القروض ووفروا الدعم المادي والفني والتسويقي لأصحابها لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها.

ولهذا جاءت مقترحات المبحوثين في تسهيل عملية الحصول على قروض وأجاب بذلك ٥٨.٧% ثم زيادة قيمة القرض ٥٤.٣% ودعم المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وأجاب بذلك ٤١.٣%، ثم إطالة فترة سداد القرض وخفض الأقساط بنسبة ٣٧% وزيادة دعم القروض وإقامة المعارض الدائمة لتسويق المنتجات بنسبة ٢٨.٧% وتوفير الدعم الفني لأصحاب المشروعات الصغيرة واقترح ذلك ٢٣.٩% وأخيرا جاء اقتراح التكامل بين المشروعات الصغيرة وكيانات أكبر بحوالي ١٥.٢% من المبحوثين.

التوصيات

١-زيادة وعى صانعي القرار بقضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها.
٢-تحديد مستحقي الدعم بدقة واعطائهم قروض مدعمة لتحسين مستواهم الأسري.
٣-تفعيل دور المنظمات الأهلية في تبني قضية البطالة والمشروعات الصغيرة.
٤-تدريب الكوادر في المؤسسات القائمة على الاقراض على كيفية التعامل مع صغار أصحاب المشروعات .
٥-فتح أسواق جديدة واقامة المعارض الموسمية والدائمة لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة في تسويق منتجاتهم.

المراجع

١. أحمد الجويلي، حوار مجتمعي حول الدعم في القطاع الزراعي، جريدة الأهرام، ١٥ يناير ٢٠٠٨.
٢. أحمد السيد النجار، التحديات في مصر والعالم، جريدة الأهرام، ١٠ يناير ٢٠٠٨.
٣. البنك الدولي، دراسة قطرية عن تخفيف حده الفقر خلال تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، أغسطس ١٩٩٢.
٤. رئاسة مجلس الوزراء، الصندوق الاجتماعي للتنمية، برنامج تنمية المشروعات، كيف تتقدم لمشروع، ١٩٩٥.
٥. زينب محمد أمين، على شوقي عبد الخالق، رؤى اقتصادية اجتماعية للآليات الدعم الحكومي للسكان في القطاع الريفي، المؤتمر السنوي الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية – الواقع والتحديات، معهد التخطيط القومي، المركز الديموجرافي، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨.
٦. عبد الفتاح الحياتي، السياسة المالية للدعم – المشكلات والحلول، العالم اليوم، يناير ٢٠٠٨.
٧. عزت حجازي، الفقر في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، القاهرة، ١٩٩٦.
٨. عماد محمد عبد القادر ابراهيم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبعض المشروعات التي يمولها صندوق التنمية المحلية بمحافظة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة الأزهر، ١٩٩٥.
٩. ماجده محمد قطب، سونيا محي الدين نصرت، زينب عوض عبد الحميد، بعض مجالات الدعم الحكومي للريفيين وآثارها على الانتاج الزراعي بقريتين بمحافظة الشرقية، المؤتمر السنوي الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية – الواقع والتحديات، معهد التخطيط القومي، المركز الديموجرافي، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨.
١٠. مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأي المبحوثين في التحول من الدعم العيني الى الدعم النقدي، ديسمبر ٢٠٠٤.
١١. محمد عاطف كشك، فقر البيئة وبيئة الفقر، وقائع المودة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصري، المنيا، أكتوبر ١٩٩٧.
١٢. مصطفى إبراهيم دبكو، علاقة الفقر ببعض المشكلات الاجتماعية في الأسرة الريفية بمحافظة الغربية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة جامعة الأزهر ٢٠٠٨.
١٣. معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، مصر، ١٩٩٩.

THE IMPACT OF SMALL PROJECTS SUBSIDIZES ON RURAL COMMUNITIES DEVELOPMENT IN BEHERA GOVERNORATE

Ahmed, M. M. A.
Agric. Econ. Res. Inst., Agric. Res. Center

ABSTRACT

The research aims to identify the farmers' characteristics needed subsidize in the study villages, the opinion of the quested farmers in the subsidize allocated to goods and services, as well as the socioeconomic impacts of small-scale projects on families that received subsidized loans from the state, in addition to the most important problems facing these projects and proposals to overcome them.

The research was conducted in four villages in Behera Governorate, the total sample size was 200 quested farmers of whom 46 farmers obtained loans to establish small projects. The data collected was analyzed statistically through percentages, Pearson's Correlation Coefficient and Spearman's Rank Correlation Coefficient.

The most significant findings of the research were as follows:

1. Nearly half of quested farmers, the gap size between their income and spending was large, therefore they need significant subsidize;
2. The most important characteristics of the quested farmers were significantly: the elderly, the large number of family members, the size of agricultural holdings and livestock low, their families and counts a woman, were unable to obtain loans for the work of small projects, and have no ration card.
3. See the majority of respondents lack the support for small enterprises and agricultural inputs, health and treatment, while the majority of respondents considered the adequacy of the ad hoc support to the bread and public transport.
4. Identified the most important social and economic impacts to small improvement in the ownership of electric appliances, and the state of housing, and participation in development projects, and physical stability and not to think about immigration and the low rate of unemployment in the family.
5. It is the most important problems facing small businesses: the devaluation of the loan, and over the guarantees, and the length of the proceedings, and the high prices and operating requirements, and the lack of liquidity.
6. The most important proposals for solving these problems: to facilitate procedures for obtaining loans and increase its value, and extend the grace period and payment, and support for raw materials, and the establishment of permanent exhibitions of the marketing of products.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد عبد السلام عويضه — كلية الزراعة – جامعة المنصورة

أ.د / خيرى حامد العشماوى — مركز البحوث الزراعية